خـــــاتمة ومـطالـب

لقد فشلت دورة أورغواي ومنظمة التجارة العالمية في الاختبار الأهم، وهو أن لا تُحدث مزيدا من الدمار. إذ نجد أن الأوضاع في قضايا أساسية مثل الصحة العامة والتنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، قد تدهورت بشكل خطير بفعل قوانين ولوائح منظمة التجارة العالمية.

والأمر المخيف حقا هو أن قوانين منظمة التجارة العالمية ستصيب الدول النامية بأضرار أكثر في المستقبل، وذلك لأن هذه القوانين يتم تطبيقها بشكل مرحلي ولم تُطبّق بالكامل حتى الآن. إلا أن عددا متزايدا من حكومات الدول النامية والمنظمات غير الحكومية -وبسبب إدراكها للضرر الذي أحدثته هذه القوانين -يعارض الاقتراح الأوربي الذي يدعو إلى عقد دورة محادثات جديدة وشاملة لمنظمة التجارة العالمية. وينادى بدلا من ذلك بالتوقف والاستدارة إلى الخلف لمعالجة الأضرار التي تحدثها اللوائح الحالية لمنظمة التجارة العالمية.

في الواقع هناك مؤشرات على وجود مشاكل خطيرة في كل الجبهات التي قيل لنا إنها ستزدهر بسبب تطبيق قوانين منظمة التجارة العالمية. فقد ضربت العالم موجة لم يسبق لها مثيل من عدم الاستقرار المالي. وهناك فجوة في الدخل بين الدول وداخل الدول تتوسع بشكل مستمر وسريع. ورغم المكاسب التي تحققت على صعيد الإنتاجية والكفاءة، فقد ظلت الأجور في عدد كبير من الدول تراوح مكانها. هذا في الوقت الذي تشهد فيه أسعار السلع أكبر انخفاض لها في التاريخ، الأمر الذي أدى إلى تدني مستوى معيشة السواد الأعظم من سكان العالم.

إن تحيّز منظمة التجارة العالمية المتأصل ضد المشاركة الشعبية قد جعلها مكانا ملائما لتمرير خطة عمل ما كان لها أن تزدهر في أجواء الانفتاح والديمقراطية. وقد شهد شاهد من أهل المنظمة بذلك في تصريح أدلى به لصحيفة الفاينانشال تايمز قال فيه أن منظمة التجارة العالمية "مكان تتآمر فيه الحكومات سرا ضد جماعات الضغط في بلدانها".[1]

ورغم هذه الشهادة الدامغة، كان الاتحاد الأوربي يقود مساعي لعقد دورة مفاوضات جديدة لتوسيع قيود منظمة التجارة العالمية على تصرفات الحكومات تجاه ما يستجد من قضايا. ويتمثل أحد الاقتراحات التي طرحها الاتحاد الأوربي في بعث الحياة في الاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار، وذلك بضمها لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية[2] وقد أيدت اليابان دعوة الاتحاد الأوربي لعقد دورة جديدة وكذلك كندا.

لم تكن إدارة بيل كلينتون ترغب في إجراء مفاوضات مطولة. وكان مرد ذلك لسببين، أولهما أنها قد جُرِّدت من السلطات التجارية التي جاءتها بموجب اتفاقية الفاست تراك (Fast Track) ، إلى جانب فقدها لدعم الكونغرس والشعب الأمريكي لأجندتها الراديكالية المؤيدة للعولمة. والثاني، أنها لم تُرد أن تُسلِّط الأضواء على سجل نائب الرئيس الأمريكي، آل غور، وما يتضمنه من تفريط في قضايا البيئة، قبل الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٠م. ولهذا فقد دعت الولايات المتحدة إلى وضع " خطة عمل متواضعة". وهي خطة عمل تدعو إلى تحرير الزراعة والغابات بدرجة كبيرة، ولتحرير قطاع الخدمات وتوسيع سلطة منظمة التجارة العالمية عليه (بما في ذلك التعليم والصحة)، ووضع لوائح جديدة تضمن تمتع منتجات التقنية البيولوجية بالقبول في كافة أنحاء العالم.

إن التحقيق الذي أجريناه على مدى عام كامل ليكون مادة لكتابنا: "من يملك منظمة التجارة العالمية" (Whose trade Organization) ، لا يهدف إلى استيعاب كل مشاكل هذه المنظمة. إلا أنه نجح في إضاءة نقطة مهمة، وهي أن سجل المنظمة خلال السنوات الخمس التي مضت على إنشائها، لا يدعم فكرة عقد دورة جديدة من المحادثات بشان توسيع المنظمة. بل تؤكد الدراسة الموثقة التي أجريناها على ضرورة المسارعة إلى نبذ العناصر الرئيسة لمنظمة التجارة العالمية واتفاقية الجات (GATT) بسبب ما فيها من عيوب مشينة .

إننا ورغم تأييدنا لوضع قوانين تجارية دولية ملزمة للتحكم في تدفق السلع والخدمات، إلا أننا نرفض رفضا قاطعا استخدام هذه القوانين لتقويض أنظمة الحكم الديمقراطية المسؤولة، أو لإزالة الإجراءات واللوائح الموضوعة بهدف حماية المصلحة العامة.

وهناك إجماع متزايد في أوساط المنظمات غير الحكومية (NGOs) في جميع أنحاء العالم، على ضرورة تهذيب منظمة التجارة العالمية لضمان تحقق الأمور التالية:

- تيسير الحصول على السلع الضرورية مثل الغذاء والدواء.
- توفير الخدمات الأساسية مثل الماء النظيف والصحة العامة وغير ذلك من خدمات التعليم والنقل والرعاية الصحية.
- احترام الحقوق الأساسية للعاملين وغير ذلك من حقوق الإنسان.
- توفير السلامة في مكان العمل وسلامة المنتجات والغذاء.
- المحافظة على صحة البيئة وصيانة الموارد الطبيعية.
- توفّر المعلومات مثل وضع ديباجات دلالية دقيقة لمحتويات ومواصفات السلع.
- الحق في الاختيار من بين السلع والخدمات المتنافسة.
- ضمان تمثيل مصالح المواطنين في عملية اتخاذ القرار.
- تمكين المواطنين من محاسبة ومساءلة الشركات والحكومات التي تنتهك حقوق المواطنين.

وهناك إجراء انتقالي يمكن أن يُتّفق عليه في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سينعقد بمدينة سياتل في نوفمبر ١٩٩٩م. ويتمثل هذا الإجراء في ما أجمعت عليه المنظمات غير الحكومية في العالم من ضرورة عمل مراجعة شاملة لأداء منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها وحتى تاريخ اليوم، بدلا من الدخول في دورة جديدة من المفاوضات بقصد تحرير التجارة والاستثمار.

ولا ينبغي أن تُوسَّع قوانين منظمة التجارة العالمية لتغطي قضايا جديدة مثل الاستثمار، والتحكم الذي تمنحه الاتفاقيات القائمة للشركات (مثل الاقتراح الذي تقدمت به الولايات المتحدة بإضافة عبارة "كافة أشكال الحياة" لتعريف مصطلح "ملكية"). بل على الدول المشاركة في اجتماع سياتل أن تتفق على عمل مراجعة شاملة لنتائج وآثار دورة أورغواي حتى تاريخ اليوم، مع الاهتمام بتحديد الجوانب التي يتعين تخفيفها أو استبدالها أو إزالتها.

إننا نصر على أن يشتمل الاجتماع الوزاري الذي سينعقد بسياتل على الأمور التالية:

إعلان سياتل الوزاري : سبعة مطالب

١- صدور قرار بتوقيف اعتراضات تجارية معينة.

إن الأحكام المقلقة التي صدرت عن منظمة التجارة العالمية ضد إجراءات محلية اتخذتها الدول لحماية سلامة البيئة والصحة والغذاء، يحتم على حكومات الدول الأعضاء في المنظمة أن تتفق في إعلان سياتل الوزاري على فرض قرار بوقف اعتراضات المنظمة على إجراءات يراد بها حماية سلامة البيئة والصحة والأغذية. كما يتعين وقف الاعتراض على القوانين المحلية التي تستند إلى مستوى الحماية الذي تختاره دولة ما (مثل الحظر الفرنسي على الإسبستوس). وتلك الناشئة عن أخذ الدول بمبدأ التحوّط (كالحظر الذي فرضه الاتحاد الأوربي على لحوم البقر التي تحتوي على هرمونات صناعية) . ويجب أن يشمل قرار الإيقاف الاعتراضات على السياسات التي تعامل المنتجات- المحلية والمستوردة -بحسب الكيفية التي جرى تصنيعها بها (مثل الحظر على السلع التي تُنتج باستخدام الأطفال. أو على منتجات يتم جمعها بشكل يضر بالبيئة، مثل استخدام شباك صيد التونا التي تهدد أسماك الدولفين). كما يتعين إيقاف الاعتراضات على التشريعات المحلية التي تُسن وفاءً بالتزامات دولية، مثل قوانين جودة الوقود التي سنتها اليابان تطبيقا لمقررات بروتوكول كيوتو، والقوانين الأمريكية الهادفة إلى حماية السلاحف البحرية.

٢- عمل مراجعة موضوعية لدورة أورغواي

على الإعلان الوزاري لاجتماع سياتل أن يشرع في عمل مراجعة صريحة وموضوعية لاتفاقيات دورة أورغواي، وأن تتم هذه المراجعة في ظل مشاركة واسعة في صياغة وتطبيق المراجعة. ويجب أن يتمثل الهدف من هذه المراجعة في تحديد أوجه الاتفاقيات الحالية التي تحتاج للتعديل أو الإزالة، سعيا لجني المكاسب العريضة التي وعدت بها مقدمة النظام الأساسي لدورة أورغواي.

٣- ضمان الحصول على السلع والخدمات الأساسية

الغذاء: صون قدسية حق الإنسان في الأمن الغذائي. وجوب أن يُركّز التقييم الذي سيجرى لاتفاقية دورة أورغواي حول الزراعة، على قضية الأمن الغذائي، وبالأخص الجانب المتعلق بالدول الأقل نموا وبالمستهلكين في الدول التي تستورد معظم أو كل غذائها من الخارج. وجوب فحص تأثير كبريات الشركات متعددة الجنسيات المتخصصة في تجارة الحبوب والمبيدات والأسمدة الزراعية، مع التركيز على إيجاد إجراءات مناسبة لكسر حالة الاحتكار والتركيز الكثيف التي تشهدها الأسواق في الوقت الراهن. ويتعين كذلك مراجعة جوانب اتفاقية "الجوانب المتعلقة بالتجارة في الملكية الفكرية (TRIPs) ، بهدف تغيير البنود التي تقوّض الأمن الغذائي وتسمح بالقرصنة البيولوجية. إن عمل مراجعة موضوعية للقوانين الحالية لمنظمة التجارة العالمية، سيقود إلى إجراء مفاوضات مستقبلية حول البند المتعلق بالأمن الغذائي، وسيسمح للحكومات باتخاذ ما تراه ملائماً من إجراءات لحماية أمنها الغذائي من آثار التضارب المتأصل في معاهدات منظمة التجارة العالمية.

الدواء: يجب مراجعة اتفاقية "الجوانب التجارية في الملكية الفكرية" (TRIPs) بهدف التسامي بقضية الصحة العامة على المصالح التجارية، ولضمان حصول المستهلك على الأدوية الضرورية. كما يجب رفض الاقتراحات التي تقدمت بها بعض الدول المتقدمة والتي تهدف إلى استغلال فرصة انعقاد المؤتمر الوزاري بسياتل في الدفع باتجاه توسيع قوانين "اتفاقية الجوانب التجارية في الملكية الفكرية".

الخدمات: وجوب أن تراعي المراجعة التي ستجرى لبنود "الاتفاقية العامة حول التجارة في الخدمات" (General Agreement on Trade in Services) الكيفية التي ستؤثر بها الاتفاقية على الحق العالمي في الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والماء والتعليم والصحة العامة وحماية البيئة. كما يجب أن تتعرض المراجعة لمسألة غياب الأدوات اللازمة لمحاربة ما ينتظم العالم حاليا من موجة دمج وتملُّك ذات طابع احتكاري.

٤- ضمان توفر السلامة في الغذاء والصحة وأماكن العمل وحماية صحة البيئة

مبدأ التحوّط: على الإعلان الوزاري لقمة سياتل أن يُلزم لجان الفصل في النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية بعدم تفسير أي من اللوائح الحالية لمنظمة الصحة العالمية بشكل يحد من قدرة الحكومات على العمل بمبدأ التحوّط واتخاذ إجراءات تهدف إلى صون سلامة الأغذية والصحة والبيئة.

سلامة الأغذية ووضع ديباجات دلالية على المنتجات الغذائية:

على المؤتمر الوزاري بسياتل أن يلزم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بمراجعة الاتفاقية الزراعية بموضوعية وصراحة. ويجب أن تفضي هذه المراجعة إلى الأمور التالية:

(١) تعديل بنود "اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات" (SPS) بما يمكِّن الحكومات من اتخاذ إجراءات مشروعة وعادلة للمحافظة على سلامة الأغذية.

(٢) إلغاء القوانين ذات الصلة بالإجراء الذي يلزم الحكومات بإثبات عدم سلامة المنتجات قبل حظرها أو قبل إصدار لوائح لتنظيمها.

(٣) وضع تعريف لمصطلح "تكافؤ" الوارد في اتفاقيات الصحة العامة وصحة النباتات، والذي يقضي بأن توفر اللوائح الخارجية نفس مستوى حماية الصحة والسلامة الذي توفره القوانين الداخلية للدول.

(٤) وأن لا يُطلق وصف "مكافئة" على آليات الفحص والمراجعة الخارجية إلا إذا كانت بنفس قوة القوانين المحلية.

إن على مؤتمر سياتل الوزاري أن يوضح أن الإجراءات التي تهدف إلى مساعدة المستهلك على الاختيار من خلال تزويده بمعلومات كافية عن المنتجات المعروضة- مثل البنود التي تنص على وضع ديباجات دلالية على المنتجات لتوضيح مكوناتها الغذائية -لا تشكل خرقا لقوانين اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) واتفاقية العوائق الفنية للتجارة (TBT).

مواصفات سلامة البيئة وسلامة المنتجات:

يجب أن يُسمح للدول بأن تضع معايير ومواصفات خاصة بها فيما يتعلق بسلامة المنتجات والعمال والصحة والبيئة فيها، طالما أنها تُطبق بلا تمييز بين

المنتجات (ومن ذلك أن يُسمح لفرنسا بحماية العمال الفرنسيين من خطر الإسبستوس).

٥- التحكم في حُمّى الاندماج واحتكار الأسواق

الممارسات التي تهدد مبدأ المنافسة: لقد نادت بعض الدول المتقدمة باستغلال فرصة لقاء سياتل الوزاري لبدء دورة جديدة من المفاوضات بشأن قوانين المنافسة بمنظمة التجارة العالمية. لكن لم نسمع عن دولة تنادي بوضع قوانين للتعامل مع الممارسات التجارية التي تهدد مبدأ المنافسة، ولمواجهة التهديد المتزايد لموجة الدمج والتملك ذات الطابع الاحتكاري والتي تضرب العالم في الوقت الراهن. إن على لقاء سياتل الوزاري أن يوجِّه اللجنة المختصة بـ "سياسة المنافسة" التابعة لمنظمة التجارة العالمية لإيجاد آليات لتحقيق الأغراض التالية:

■ السيطرة على الممارسات التجارية التي تقوم بها الشركات الدولية للقضاء على المنافسة أو لتقييدها (مثل تحديد الأسعار وغير ذلك مما يجري بين الشركات من ممارسات).

■ مراجعة أنماط احتكار الأسواق وما تشهده من تزايد في حالات الدمج والتملّك والتحالف.

٦- ضمان الحق في التمثيل وإصلاح الأخطاء:

الشفافية والمساءلة: يجب أن يُسفر لقاء سياتل عن زيادة مسؤولية منظمة التجارة العالمية أمام الشعوب. كما يجب أن يتضمن الإعلان النهائي للاجتماع الوزاري بسياتل على الآتي:

■ تبني مبدأ الانفتاح. أي أن تتاح للجمهور فرصة الاطلاع على كافة الوثائق التي تتوفر للجان الفصل في المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية (بما في ذلك المرافعات النهائية لكافة أطراف النزاع، ومذكرات الخبراء، وأحكام ومذكرات الفريق القانوني للمنظمة).

■ وضع إجراءات جديدة للجان تسوية النزاعات. ويشمل ذلك: إعادة النظر في المؤهلات المطلوبة للفوز بعضوية لجان الفصل في النزاعات، وذلك للاستفادة من قدر أكبر من الخبرة. ووضع قوانين فعالة لقضية تضارب المصالح. وتوفر

ضمانات بأن تضم لجان النظر في القضايا المتصلة بالبيئة والصحة والمستهلكين، أعضاءً ذوي خبرة في القضايا موضع النظر.

■ معالجة المعوقات التي تواجهها وفود الدول النامية المشاركة في لقاءات المنظمة، مثل المعوقات المتصلة بالتمويل والموارد البشرية والبنية التحتية، وبالطريقة التي تختارها هذه الدول، وذلك لضمان المشاركة المتساوية والفعالة لكافة الدول في المفاوضات.

٧- ضمان أن تعمل قوانين الاستثمار على تعزيز الاستقرار المالي.

يجب مراجعة اتفاقية إجراءات الاستثمار ذات الصلة بالتجارة (TRIMs)، واتفاقية الخدمات المالية للعام ١٩٩٧م، والاتفاقية العامة للتجارة في مجال الخدمات (GATs)، وذلك لإضافة آليات جديدة أو لإضافة إجراءات تضمن استقرار السوق. ويجب أن تشتمل المراجعة على إجراءات لمواجهة المضاربة في العملات وتقلبات الاستثمار قصير الأجل (مثل إجراءات التحكم في رؤوس الأموال التي ابتدعتها شيلي وأثنى عليها عدد متزايد من خبراء الاقتصاد الدوليين).

خاتمة

لقد كان لمنظمة التجارة العالمية- خلال السنوات الخمس التي مضت على إنشائها -تداعيات وآثار بعيدة المدى على الوظائف والأجور ومستويات المعيشة وعلى إجراءات حماية سلامة الأغذية والصحة والبيئة المحلية والدولية. يُضاف إلى ذلك تأثيرها على التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والتجارة والاستثمار الدوليين. ولم تتم حتى الآن دراسة هذه الآثار بشكل منظّم، كما لم تجر تغطيتها بدرجة كافية في وسائل الإعلام. ونتيجة لذلك لا يعي معظم الناس في العالم أن حياتهم ومعاشهم وغذاءهم وبيئاتهم- التي هي عماد مستقبلهم -يجري تشكيلها بواسطة مؤسسة جديدة شديدة القوى واسعة النفوذ.

إن وظيفة منظمة التجارة العالمية لا تقتصر على التجارة أو على توجهات اقتصادية بعيدة فحسب. بل هي آلة وأداة لإعادة صياغة القوانين والسياسات والثقافات والقيم على المستوى المحلي والقومي والدولي. ولأن مشروع إعادة الصياغة هذا يؤثر علينا جميعا وبشكل مباشر، فإننا نأمل أن يُسهم هذا الكتيب في زيادة وعي الشعوب بحقيقة منظمة التجارة العالمية، وبما يَتوفر لنا من خيارات حيال العولمة.

إن جهاز العلاقات العامة بمنظمة التجارة العالمية يسعى بشتى السبل لإقناعنا بأن هذه المنظمة تهدف إلى إسعاد البشر والارتقاء بهم من خلال تحرير التجارة وتطويرها. لكن لا ينبغي لهذه المحاولات أن تقنعنا بحتمية نموذج العولمة الاقتصادية الذي تستعين به الشركات اليوم لإعادة صياغة العالم. فالحقيقة أن هذا النموذج لم يتطور ولم يُطبّق إلا بفعل الجهود الجبارة والتخطيط الصبور والضغوط المتصلة التي بذلتها الجهات المنتفعة منه.

إن هناك نماذج أخرى تستطيع صنع مجتمع أكثر عدلا وأغزر أمنا وأسلم تعاملا مع البيئة وأكثر ديمقراطية ومساءلة. إلا أن السؤال الذي يبرز هنا هو: كيف يتسنى لنا نحن الذين نشكل غالبية سكان العالم ونعاني من عنت وظلم الوضع الراهن، أن نتعلم وأن ننظم أنفسنا لنحقق التغيير الذي ننشد؟